اثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

الاء ممدوح القاضي *

ملخص

يساهم انتشار المصارف في نشر الوعي المصرفي، ويساعد على تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، فكلما كان هناك عدد كبير من الفروع للمصارف كلما كان أكثر انتشارا وخدمة للمجتمع وأقدر على تقديم وتسهيل الخدمات المصرفية، حيث تواصل المصارف العمومية هيمنتها في الجهاز المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على الاقتصاد القومي بالكامل رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، حيث تساهم هذه الزيادة المستمرة في نشاط المصارف الخاصة في ترقية المنافسة الدولية سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية على افراد المجتمع .

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي ، التنمية الاقتصادية ،الدول النامية

* دكتور اقتصاد بالمعهد الكندي العالي السادس من اكتوبر

The Impact of the Development of the Banking Sector on Economic Development in Developing Countries

Abstract

The spread of banks could contributes banking awareness, and helps to provide banking services to possible number of members of society. During the importance of its agency networks distributed over the entire national economy, despite the acceleration in the pace of establishing private bank agencies in these recent years, as this continuous increase in the activity of private banks contributes to the promotion of international competition, whether it comes to collecting resources or at the level of loan distribution and offering basic banking services to individuals the society.

Keywords: Banking sector, economic development, developing countries

علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية

مقدمة البحث :

احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانة كبيرة بين الدراسات الاقتصادية، وكان الهدف من دراسة التنمية يتمثل في النمو السريع للدخل، ولذلك اعتبر مؤشر الدخل من المؤشرات الهامة للتنمية الاقتصادية آنذاك، لأنه يأخذ قدرة المجتمع علي زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني، و إن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوي المعيشة (السويفي، 2002، ص 75).

لقد استحوذت التنمية على اهتمامات الاقتصادي ين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، وظهرت نتيجة لذلك العديد من الكتابات والتحليلات التي اهتمت بتقديم تعريفات للتنمية الاقتصادية، حيث تعرفها هيئة الأمم المتحدة عام 1955م: هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جمعيه اجتماعيًا واقتصاديًا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه (تقرير صندوق النقد الدولي2018، ص 3).

كما عرف الاقتصادي أويّن التنمية في كتابه ، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات المجتمع (Edgar Owen, 2012, p 15)

إن التنمية الاقتصادية لا تعتبر ظاهرة اقتصادية فحسب، بل إنها تمتد لأبعاد مختلف حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في العادات والتقاليد، هذه التغييرات تتطلب توفر شروط مسبقة لتحقيقها، ولعل أهم هذه الشروط توفر مصادر تمويل كافية وبيئة مهيأة للتنمية الاقتصادية.

هناك للتنمية الاقتصادية عدة مفاهيم وأهداف منها زيادة إجمالي الدخل وبالتالي رفع مستوي المعيشة، و بالتالي أصبح للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة كان لابد من وجود مؤشرات تنموية لقياسها منها الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الناتج القومي وغيرها من تلك المؤشرات.

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على مصادر التمويل عديدة سنخص منها التمويل المصرفي الذي يعتبر من مصادر تمويل الدولة داخليا، لذلك تعمل الدول على زيادة الاهتمام بالتمويل الداخلي الذي ينقذها من الديون أو القروض الخارجية.

مشكلة البحث :

يوجد علاقة ايجابية بين تطور القطاع المصرفي و التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

أهداف البحث:

هدف البحث إلى كشف علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية من خلال قياسها بعدة مؤشرات اهمها الربط ما بين الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الدول النامية وكفاءةالاداء التشغيلي لها من خلال تحديد محددات مالية قوية و ذلك بالاعتماد على نموذج تحليل مغلف البيانات لنموذجي(I-CCR) و(I-BCC) .

أهمية البحث:

ترجع أهمية التنمية الاقتصادية في أنها عملية تسير في تتابع مستمر ومنظم وتتصف بخصائص مشتركة عبر الدول، لذلك أصبح الوصول إلى التنمية الاقتصادية هدفا للسياسات الاقتصادية في الدول، تطمح في الوصول إليه عبر توفير بيئة ملائمة ومصادر تمويل كافية.و تحديد طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التمويل المصرفي مقاسةً بـ: (مؤشر مستوى الكفاءة المالية التامة للمصارف التجارية) و معدلات التنمية الاقتصادية .

حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على عينة من البنوك المدرجة في بورصة الاوراق المالية العالمية الخاصة بالدول النامية.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي (2015-2020).

تصميم البحث:

1- منهجية البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي و التحليلي.

2- مجتمع البحث وعينته:

تمثَّل مجتمع الدّراسة بيانات بنوك الدول النامية مكون من 10 دول .

أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على التَّقارير السنوية للبنوك والإيضاحات المتممة لها خلال الفترة المنشورة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك عينة البحث، بواقع (10) مشاهدات فضلاً عن الحصول على القيمة السّوقية للبنوك من خلال تقارير التداول لتلك البنوك المنشورة على موقع بورصة الاوراق المالية العالمية .

3- متغيرات البحث:

ضم البحث نوعين من المتغيرات تمثلت بما يلي:

المتغيرات المستقلة: مؤشرات التمويل المصرفي مقاسةً بـ: (اتاحة الحصول على قروض من المصارف التجارية).

المتغير التابع: قيمة التنمية الاقتصادية مقاسةً بمعدل الدخل الاجمالي الحقيقي للفرد مؤشر **GNI**

4- الأدوات الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي E-VIEWS الإصدار 10 في تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تلائم متغيرات البحث وتخدم فروضه، وهي: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث: (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (بوهريرة، ومصيطفى، 2017) بعنوان: تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر – حالة بنك (AGB-cpa):

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري، وبالاعتماد على مؤشرات ISF المعتمدة من قِبل صندوق النقد الدولي، وكذلك نموذج التقييم المصرفي الأمريكي Camels كنماذج لكشف الصلابة المصرفية في عينة من البنوك، وذلك باستخدام بعض المؤشرات لكشف الأزمة المصرفية وتفادي حدوثها.

وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ الاقتصاد المصرفي الجزائري يعاني من مشكلة تدني معايير جودة الأصول المصرفية.

2- دراسة (بن مخلوف، 2016) بعنوان: آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي – دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر:

هدفت الدراسة إلى تحديد آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، وذلك بالتطبيق على خمسة بنوك جزائرية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007-2014، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ البنوك الحكومية أقل استقراراً وأماناً من البنوك الخاصة، وهي قريبة جداً من التعثر المالي، ويرجع ذلك إلى حجم القروض المتعثرة وسوء إدارة المخاطر، وكذلك عدم وجود نظام رقابي داخلي فعال وضعف آليات الحوكمة.

3- دراسة (يوسف، 2019) بعنوان: علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من 2010-2016:

هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف بِعَدِّها الأدوات التي تساعد في تحقيق السلامة المالية للمصارف، وذلك بالتطبيق على البنك الاردني الكويتي، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية احتساب مؤشرات السلامة المالية؛ نظراً للمخاطر الكثيرة التي تواجهها البنوك، وأن التعرف على هذه المؤشرات يساعد البنوك في تحديد ما إذا كانت تواجه أزمة مالية لكي تستطيع اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب، كما بينت النتائج أنَّ هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية للبنك.

4- دراسة (القيسي، 2017) بعنوان: تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 2009-2014:

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية الاردنية باستخدام عناصر نموذج camels: (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، وكفاءة الربحية، والحساسية لمخاطر السّوق) بالاعتماد على عينة مكونة من (13) بنكاً تجارياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009-2014، وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في البنوك الاردنية، وارتفاع جودة أصولها، وقدرتها على تحقيق هوامش ربح مرتفعة.

5- دراسة (Abedalfattah Zuhair Al-abedallat, 2019) بعنوان:

The Factors Affecting the Performance of the Jordanian Banks using Camels Model

العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الاردنية باستخدام نموذج camels

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الاردنية باستخدام نموذج camels خلال الفترة (2003–2017)، وتحديد تأثير مكونات النموذج على أداء البنوك مقاسةً بمعدل العائد على الأصول، العائد على الأسهم، وصافي الدخل، استخدمت الدراسة عينة من أكبر عشر بنوك في الاردن، وقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك الاردنية لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12 ٪ ، وأن عادة ما يكون لدى البنوك الاردنية نسب منخفضة من العائد على الأصول والعائد على الأسهم بسبب ارتفاع مستوى السيولة.

6- دراسة (Romana et al, 2013) بعنوان:

Analyzing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania

تحليل السلامة المالية للبنوك التجارية في رومانيا

هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن للسلامة المالية للبنوك التجارية التي تعمل في رومانيا. وقد تم قياس السلامة المالية للبنوك، من خلال نموذج CAMELSوذلك بالتطبيق على 15 مؤسسة مصرفية تعمل في رومانيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع البنوك المختارة تتمتع برأس مال جيد ولديها زيادة

القدرة على استيعاب الخسائر المحتملة الناتجة عن النشاط المنجز، وكذلك فإن جميع البنوك تمتاز بجودة أصولها، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في مؤشرات سيولتها.

7- دراسة (Claudiu, 2015) بعنوان:

Banks' Profitability and Financial Soundness Indicators

مؤشرات ربحية البنوك والسلامة المالية:

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات السلامة المالية على ربحية البنوك في البلدان الناشئة، تم الاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي الشهرية خلال الفترة 2005–2013 وقد توصلت الدراسة إلى أن القروض المتعثرة لها تأثير سلبي على ربحية البنوك، في حين أن مستوى السيولة له تأثير مختلط، كما أن هوامش الرسملة ومعدلات الفائدة تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بالرغم من تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث الهدف، إلَّا أنَّ هناك اختلافات تتمثل في اختلاف طرق قياس هذه المتغيرات، فضلاً عن اختلاف البيئة التي تمت فيها الدراسة، حيث أتت الدراسة الحالية لتحديد أثر مؤشرات التمويل المصرفي ، وحسب علم الباحثة، فإنَّها من أوائل الدراسات التي تمت في الدول النامية .

الإطار النظري للبحث

1 . التنمية الاقتصادية

عرض الكثير من المفكرين الاقتصادي ين وكذلك المنظمات الدولية مفاهيم للتنميةالاقتصادية جانبا كبيرًا من الأهمية في تقاريرها السنوية.

حيث أنه للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة منها تحقيق مستوي معيشي مرتفع للأفراد داخل الدولة، والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر أهم العناصر المستهدفة والمساهمة في عملية التنمية في الدولة، لذلك نجد التقارير الدولية تصب اهتمامها على تحسين نوعية العنصر البشري الذي أصبح مهمًا لتحقيق التنمية من خلال مجهوداته التي يقدمها في التنمية من خلال قيامه بالاستثمارات المختلفة التي تعمل على تسريع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة.

و في سبيل تحقيق هذه الأهداف لابد من توفير مصادر تمويل كافية للتنمية هذا يأتي كشرط أساسي لتحقيقها، وتعتمد الدول على مصدر تمويل داخلية و هي عبارة عن الادخارات والضرائب والتمويل المصرفي والذي يعتبر أساس الدراسة الحالية، ومصادر أخرى خارجية تتضمن الاستثمار الأجنبي والمنح والإعانات والقروض الخارجية، وعوائد عناصر الإنتاج، والتي إذا أمعنا النظر إليها تعتبر جميعها بصورة غير مباشرة ضمن التمويل المصرفي إذا جميع الادخارات والاستثمارات الأجنبية والعوائد للإنتاج تدخل إلى البنوك ضمن حسابات وودائع تقدم فيما بعد على شكل ائتمان مصرفي .

أولاً :مفهوم التنمية الاقتصادية:

وعرفتها إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة: هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته

.(Sather, 2000, p4)

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية فيعرف التنمية:

"تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوي المعيشة وتركيز اهتمامها أساسا على المناطق الريفية" (تقرير الأونكتاد، 2003، ص 11).

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1] يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي (القريشي، 2007، ص 23):

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد البلدان في المنطقة العربية على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة بها في المجالات الأربعة الرئيسية التي يعني بها البرنامج: الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، ومنع الأزمات والإنعاش، والبيئة والطاقة. ويولي البرنامج اهتمامه لقضايا تنموية ذات أولوية تشمل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك ينصب تركيز البرنامج على التصدي لمعوقات التنمية التي حددتها السلسلة الأولي من تقارير التنمية البشرية العربية في المعرفة والحرية وتمكين المرأة. تأسيسا على التقاليد التي أرستها تقارير التنمية البشرية العالمية، أصبح تقرير التنمية البشرية العربية معلما هاما من معالم الحوار والنقاش بشأن جدول أعمال الإصلاح من أجل تحقيق التنمية البشرية في المنطقة العربية.

1. تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.

2. استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج (سلع وخدمات) ، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية ولاجتماعية والسياسية.

3. تحقيق مستوي الرفاه البشري الذي يضمن لهم حياة كريمة.

التنمية الاقتصادية حسب سام ويلسون تتمثل في تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد متخلف يتميز بإنخفاض مستوي الكفاءة الإنتاجية وحجم الاستثمارات، إلى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوي الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية (Joan, 2015, p. 6).

ومن خلال المفاهيم والتعريفات المتعددة السابقة، ترى الباحثة أن التنمية الاقتصادية

هي عملية منظمة ومخطط لها مسبقا تشمل تغييرات في كافة جوانب الحياة، فبالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره وتوزيعا عادلا، تضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي مواقف وتحسين النوع البشري من اجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع.

ثانياً :متطلبات التنمية الاقتصادية:

تحتاج التنمية الاقتصادية لمتطلبات ومستلزمات لضمان تحقيقها وتعتبر النقاط التالية أهمها (ادلبي وآخرون، 2012، ص 267):

1. التراكم الرأسمالي:

يعتبر التراكم الرأسمالي شرطًا ضرورًيا للتنمية الاقتصادية وهو الاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة، وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلا من الاستهلاك.

2. الموارد الطبيعية:

هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تكفل استمرار الحياة البشرية، وتتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط، تستطيع بعض الدول تعويض نقص الموارد الطبيعية بفعل التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق الإحلال أو المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

3. الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية عناصر فعالة في عملية التنمية سواء أكانوا عمالا أم رياديين حيث يعمل العنصر البشري على تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتبني السياسة الاقتصادية وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

4. التكنولوجيا (التقنية) والمعرفة:

تعرف التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وكذلك المعرفة التي

تهدف إلى التوصل إلى أساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع، يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي (ثابت،2014، ص 13).

ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من مجتمع لآخر حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسة أم اجتماعية أم اقتصادية، كما أن لكل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في المجتمع أهدافها أيضا، أما الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية فتتلخص فيما يأتي (معروف، 2005، ص 56)

1. زيادة الدخل القومي الحقيقي:

إن زيادة الدخل القومي في أي من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلي في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية.

2. رفع المستوي المعيشي:

التنمية الاقتصادية تسعي لرفع مستوي المعيشة للسكان سواء في المأكل أو الملبس أو المسكن، أقرب مقياس للدلالة على مستوي معيشة الفرد هو متوسط دخل الفرد[2]، فكلما كان المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوي المعيشة والعكس صحيح، ويرتبط أيضا تحقيق التنمية بتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي (فليح،2006، ص 103).

[2]يتم الحصول على قيمة متوسط دخل الفرد عن طريق قسمة إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة/ إجمالي عدد السكان نفس السنة.

3. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

هدف التنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول النامية نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نري فروقا كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ مجموعة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي (السيد، 2018، ص 30).

4. تحقيق جودة في الحياة:

يعتبر الوصول لجودة أفضل في الحياة من أهم المؤشرات التي تهتم بها الدول، حيث يضمن في تحقيق هذا الهدف تحقيق مستوي تعليم أفضل والسعي إلى أكثر فرص ملائمة، وأيضا جودة بيئية وثقافية (Bethell, 2010, p. 62).

رابعًا:مؤشرات التنمية الاقتصادية:

ارتبطت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية ارتباطا وثيقا بالتطور الحادث في مفهوم التنمية، فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الاقتصادية فقط وتم إهمال الجوانب الاجتماعية، فهناك العديد من المؤشرات التي تم تطويرها في مجال التنمية لتقيس التنمية البشرية فالبشر هم هدف التنمية ووسيلتها وللتنمية البشرية مؤشرات تتعلق بالعلم والتعليم والبحث والتكنولوجيا والصحة والأوضاع السياسية (ماير، 2006، ص 45).

- **أهمية مؤشرات التنمية:**

لا يمكن أن نستغني عن الإحصاءات فهي ضرورية من أجل القيام بعملية تخطيط واتخاذ قرارات سليمة، حيث يستخدم صانعو القرارات في الدولة هذه المؤشرات بصفة مستمرة للتدليل على دقة ما أنجزوه، فالمؤشرات توضح نتائج ما تم بذله من جهود تنموية إيجابا أو سلبا مما يساعد على تحديد الخطوات المستقبلية الواجب اتخاذها لضمان السير في الطريق الصحيح، وفيما يلي أهم مؤشرات لقياس التنمية:

1) المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية (الناتج المحلي الاجمالي):

عند استخدام الناتج المحلي أو القومي لقياس التنمية يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو في السكان، حيث يجب المحافظة على معدل نمو في الناتج المحلي أعلي من معدل النمو في السكان لتحقيق مستوي رفاهية أكبر في الدولة، وفي حالة وجود معدل نمو في الناتج المحلي مع زيادة أكبر في معدل السكان فإن الدولة لا تحقق نمًوا اقتصادًيا.

يعتمد هذا الأسلوب على الناتج المحلي والقومي الاجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية منها: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي ، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (Murry,2009,p.24)، وفي الجانب العملي من الدراسة سيتم الاعتماد على مؤشر الناتج المحلي في قياس التنمية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه من أكثر المؤشرات شيوعا وأسهلها حسابا.

2) مقياس درفنوفسكي لمستوي المعيشة:

يحتوي على ثلاث عناصر يتم قياس كل منها بمؤشرات معينة والعناصر هي (القريشي، 2007، ص 127):

1- الحاجات الضرورية المادية من تغذية ومأوى وصحة حيث يقاس بمؤشر حجم ونوعية الخدمات السكنية وكثافة الأشغال ومدى الاستقلالية في استخدام السكن.

2- الحاجات الأساسية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن.

3- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية.

3) المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة:

في هذا المقياس توجد ثلاث مؤشرات للتنمية وهي (حسين، 2012، ص 104):

1- معدل وفيات الرضع.

2- توقع الحياة عند الميلاد.

3- نسبة السكان المتعلمين.

4) المؤشر العام للتنمية:

يتكون هذا المقياس من 18 مؤشر تم اختيار المؤشرات ذات معاملات الارتباط العالية فيما بينما أي المؤشرات التي بينها علاقات أقوي ومنها[3] (السويفي، 2002، ص89):

[3] يعتبر المؤشر العام للتنمية بديل لمقياس الناتج القومي الإجمالي ويتكون هذا المقياس من 18 مؤشراً بعضها ذو طبيعة اقتصادية و اجتماعية وتمن تطبيقها على 58 دولة نامية ومتقدمة (السويفي، 2002،ص89).
وتتمثل المؤشرات التي تم اختيارها فيما يلي:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20ألف نسمه فأكثر.

1- توقع الحياة عند الميلاد.

2- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني.

3- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.

4- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني.

5) المؤشر المركب للتنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف على أنه: "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس" (تقرير البنك الدولي، 2009، ص 20).

<u>وأهم الخيارات التي يعبر عنها التقرير هي:</u>

- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل وهي تعتمد بشدة على التغذية والصحة الجيدة والماء النقي والهواء غير الملوث وعلى حجم الإنفاق الحكومي أو المجتمعي على قطاع الصحة وما يرتبط به من خدمات.

- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني.
- نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي معا.
- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني.
- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.
- متوسط توزيع الصحف لكل 100ألف من السكان.
- عدد التلفونات، وعدد أجهزة الراديو لكل 100ألف من السكان.
- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء والصلب والطاقة.
- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.
- نسبة من يعملون بأجر أو رواتب إلى جملة السكان.
- نسبة الذكور الذين يعملون في الزراعة والإنتاجية.
- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض.
- حيازة المعرفة.
- التمتع بالحياة الكريمة.

- حيازة المعرفة تقاس بنسبة الملمين بالقراءة والكتابة من 15 سنة فأكبر ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا.
- التمتع بحياة كريمة وتقاس باستخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل والذي يتم حسابه من خلال اخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار.

6) مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يعتقد بعض الاقتصادي ين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى التمويل والذي يقصد به " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير المشروع سواء في القطاعين الخاص أو العام" (خربوش وآخرون، 2008، ص 6)، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولي مراحلها ضرورة الخروج من هذه العقبة والعمل بكافة السبل على تكوين حجم رأسمال مناسب للتنمية[4] (حوتية ، 2012 ص 215).

[4] تتمثل مراحل التنمية الاقتصادية في الآتي: 1-**المرحلة التقليدية**: يتسم اقتصاد الدول بالطابع الزراعي التقليدي وتكون وسائل الإنتاج يدوية وبدائية، كما تتميز تلك المرحلة بضعف الإنتاجية وانخفاض مستوي المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وعادة ما تكون تلك المرحلة طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.
2-**مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي مرحلة الانتقال بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وتكون الدولة خلالها متخلفة ولكنها تسعي إلى ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود، ونبذ الوسائل القديمة في الإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة.
3-مرحلة الانطلاق: وفيها تدخل الدول طور النمو وتسعي للقضاء على أسباب تخلفها بتنمية مواردها الاقتصادية بأحداث تغيير جوهري في أساليب الإنتاج والتوزيع.

4 1 -مرحلة النضج الاقتصادي: وتدخل الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة في عداد الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية بشكل متوازن يؤدي إلي زيادة معدلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
5-**مرحلة الاستهلاك الوفير**: وعند هذه المرحلة تكون الدولة قد قطعت شوطا كبيرا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث توفر لأفرادها جميع السلع والخدمات وأسباب الرفاهية والرخاء ويرتفع استهلاك الفرد من السلع المعمرة، ويزيد متوسط الدخل الفردي.

فمصادر التمويل هي التي تحدد طبيعة التنمية الاقتصادية وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية، وهذا ما سنحاول إدراجه في هذا الجزء، حيث أن الموارد التمويلية للتنمية تقسم إلى قسمين كما هي موضحة بالشكل رقم (1-1).[5]

- الموارد المحلية.
- الموارد الخارجية.

الشكل رقم (1-1): مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

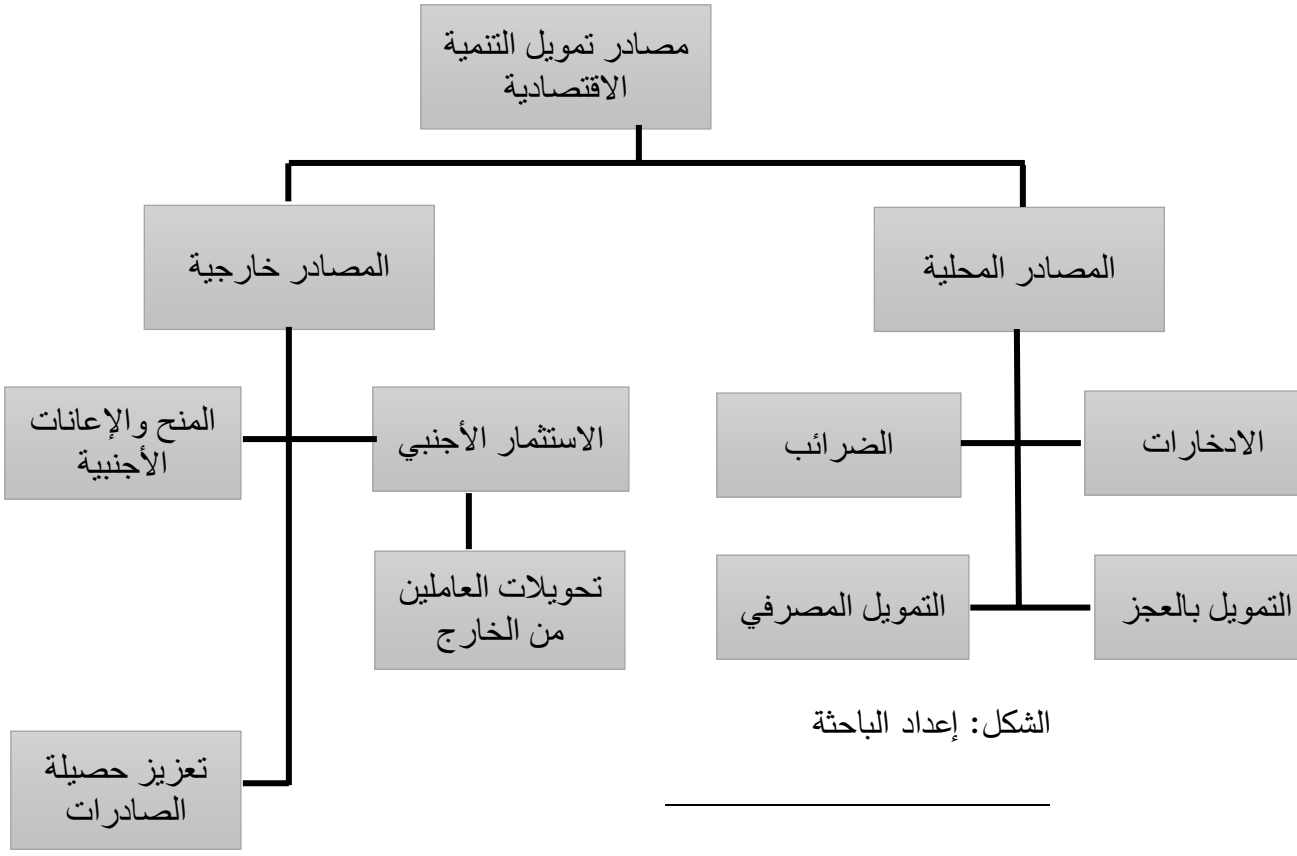

الشكل: إعداد الباحثة

1- مصادر التمويل المحلية:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويمكن تعرف التمويل المحلي بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة" (السبتي، 2015، ص 2).

وتتعدد مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية ولعل أهمها هو الادخار، فتعتبر أهم المدخرات الوطنية الاختيارية هي مدخرات الأفراد، وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم، مدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة)، واحتياطيات اختيارية للشركات، ومدخرات إجبارية للقطاع الحكومي.

ويمكن تصنيف وتوضيح أهم المصادر الداخلية كما يأتي:

2- الادخار:

الادخار هو: الجزء المتبقي من الدخل الشخصي والذي يستخدم بأغراض التوسيعات المستقبلية فالسياسية الادخارية الرشيدة يجب أن تعمل على تحقيق فائض اقتصادي ويستخدم هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار، ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار، وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك

الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج، ولا تزداد الاستثمارات إلا إذا وجدت المدخرات والتي تعمل تحفيز عجلة النمو الاقتصادي .

يمكن هنا تقسيم الادخار إلى مايلي :

أ. الادخار العائلي (الشخصي):

يتمثل الادخار العائلي فيما يتم الاحتفاظ به من فائض بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية، وتفسير المعدلة التالية هذا التعريف[6]:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$Y = C + S$$

وإذا ما أردنا الحصول على قيمة الادخار فيما يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك، يكون الادخار كما هو موضح بالمعادلة:

$$S = Y - C$$

ب . ادخار القطاع الخاص (قطاع الأعمال):

تعتبر الأرباح غير الموزعة في منشأت وشركات القطاع الخاص، إلى جانب الاحتياطات المختلفة والمقتطعة من الأرباح، من أهم مكونات ادخار القطاع الخاص، والتي يمكن استثمارها في شراء الأسهم والسندات الحكومية، هذا يتضح في المعادلة التالية:

[6] حيث Yتعبر عن الدخل، Consumption الاستهلاك، saving: S الادخار.

ادخار القطاع الخاص = الأرباح غير الموزعة + إجمالي الاحتياطات

ج . ادخار القطاع الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي في فائض الإيرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية، وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في الضرائب والرسوم والغرامات والتراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة، والفرق بين هذه الإيرادات والمصروفات يمثل ادخار أو عجز القطاع الحكومي (ادلبي، 2018، ص 47).

$Gs^{7} = G - T$

وتعبر المعادلة التالية عن حجم الادخار الكلي

$$S = Y - C + G - T$$

3-الضرائب:

تعتبر الضريبة " الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدي الأفراد والشركات إلى الحكومة وتستخدم هذه الضريبة من قبل الحكومات لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وهذا النوع من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو التراكم الرأسمالي.

4- التمويل بالعجز:

يسمي هذا المصطلح أيضا بالتمويل التضخمي ويشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو

[7] [7] الضرائب T:T axes، الادخار الحكومي G: Government spending، الأنفاق الحكومي :Gs Government saving

توسيع الائتمان من قبل البنوك من دون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى هذا النوع من التمويل عندما تريد تغطية العجز في الموازنة العامة، وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الاتفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع نقود أو بيع الاوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها (المقبلي ، 2006، ص192)

5- التمويل المصرفي:

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، والذي يعد مصدر مهم في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

حيث تعتبر مصادر التمويل في الدول النامية محدودة، لهذا تسمي الاقتصادي ات ذات مصادر التمويل الضعيف باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل (جابر، 2005، ص42).

يعمل القطاع المصرفي علي توفير خدمات الدفع للاقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات، توفير الائتمان للمحافظة على مستوي الاتفاق القومي، وتخزين القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم وأوراق ماليه أخرى، وتوفير الحماية من المخاطر للمؤسسات الأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية، مثل العمليات الآجلة، والعمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم (نفد،2003، ص74).

2- مصادر التمويل الخارجية:

تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية نتيجة عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وقصور حصيلة

الصادرات عن تغطية قيمة الواردات، وبهذا لا يكون أمام المجتمع سوي الاستعانة بالمصادر الخارجية ، لتوفير المال الكافي لتحقيق التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وحيث أن الاستعانة بالموارد الخارجية يترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة، وهذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد، غير أن ارتفاع حجم هذه الأعباء أو انخفاضها، ومدي الضغط أي يمارس علي الدولة المدنية، يتفاوت من دولة أخرى.

ويمكن حصر هذه الأخيرة في أربعة مصادر أساسية هي:

1. تعزيز حصيلة الصادرات.
2. الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة).
3. المنح والإعانات الأجنبية.
4. عوائد عناصر الإنتاج.

1. تعزيز حصيلة الصادرات:

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي (عجمية، 2003، ص 257).

2. الاستثمارات الأجنبية:

وتأخذ شكلين:

1 . استثمارات أجنبية مباشرة

هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها؛ مما يبرر لهم حق الإدارة وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية (عجمية، 2003، ص 261).

2 . استثمارات أجنبية غير مباشرة:

وهي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية (أسهم سندات) في السوق المالية الوطنية، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب (عجمية، 2003، ص262).

3. المنح والقروض والإعانات الأجنبية:

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية، أما القروض تشمل القروض طويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية لمساعدتها في الخروج من أزماتها الاقتصادية.

4. عوائد عناصر الإنتاج:

إن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحصل على عائد مقابل اشتراكه في العملية الإنتاجية، وهذا العائد يعتبر ثمنا أو سعرا لهذا العنصر، أو بتعبير أدق ثمنا لخدمة هذا العنصر وليس ثمنا للعنصر نفسه (رشيد، 2018، ص 28).

2 . الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي

يهتم الاقتصاد الكلي واقتصاديات التنمية بمحددات النمو الاقتصادي ، وقد تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي ، وتطرقت عدد من الدراسات في العقدين الأخيرين سواء في الجانب النظري أو التطبيقي إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي .

إن علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية تفسرها عدة مدارس وهي المدرسة النماذج الداخلية والمدرسة الهيكلية ومدرسة التقيد المالي وفي هذا السياق سيتخصص هذا الجزء بعرض النظريات التي تحدثت عن طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية.

أولا : الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي

سيتم دراسة أهم المدارس التي تعرضت لدور القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن الأولي منها المدرسة الهيكلية التي ترى أن أهمية القطاع المصرفي تأتي من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتهيئتها باستثمار، أما الثانية فهي "لماكنون وشو" التقيد المالي والتي تفترض أن القيود المالية والقانونية على الأدوات المالية والمؤسسات المالية هي المعوق الرئيس للتنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة والدخل في الدول الأقل نموا، أما المدرسة الثالثة فهي نماذج النمو الداخلي والتي حاولت إبراز الدور المحتمل للوساطة المالية في الدخل

والنـاتج مسـتعينة بتطـور النظريـة التحليليـة الكليـة فـي نمـاذج النمـو الاقتصـادي الحديثة.

1. المدرسة الهيكلية للتمويل:

منذ الستينات من القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصادي ين تعتقد بأن هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي ومن ثم في تحسين الدخل الفردي والقومي, هذه الأهمية للقطاع المصرفي ولمؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها من خلال كونها تعمل على حشد المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يعني بزيادة رأس المال المتاح للاستثمار. McKenzie, Michael) W,2011,p.15)

من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعا لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسية مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوي الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات وتركيم رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى محدثة زيادات متتابعة في الدخل للمعنيين بالاستثمار بصورة مباشرة والأفراد بشكل غير مباشر من خلال عمل المضاعف وقنوات إعادة التوزيع. (Hanh's,2010,p.10)

كما تعمل مؤسسات القطاع المصرفي على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع كأحد مدخلات عملية الإنتاج، إذ وفقا لبعض

مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثرا عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، وهو ما يعني أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية تعني زيادة طردية في الإنتاج، فإذا كان لرصيد النقود الحقيقية أثره في مستوي الإنتاج فإن نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضا، بحيث يعمل ذلك على تحسين الظروف المعيشية للمشتركين في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر أيضا (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2019، ص 24).

2. مدرسة التقيد المالي

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات القطاع المصرفي على مستوي الدخل وأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي تؤثر سلبا وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم التنمية الاقتصادية وما يتبعه من تأثير على مستوي الدخل، هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية التي تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف (Hanh's, 2010, p 21).

أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان، فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل في ظل بيئة تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات ومن تعتمد على التراكم الذاتي لرؤوس

الأموال واقتصار رأس المال والدخول نشوء مشكلة حلقة الفقر المفرغة (Murry, 2019, p 34).

بناءا على ذلك فإن تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريرا لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوي السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات وانخفاض الاستثمارات ومن انخفاض الدخول، خاصة إذا توافق ذلك مع انخفاض مستويات التضخم (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2018، ص 25).

أما كينغ وليفاين فقد استخدما نموذجا داخليا للنمو Endogenous Growth Model لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج ومن ثم رفع معدل النمو، كما استخدام غرينوود وسميث نموذجين مماثلين لسابقهما، لبيان الكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون والمصارف في التخصص الأمثل للمدخرات (ادلبي ، 2009).

ولقد استخدام كل من بكسي ووانغ فقد النموذج الداخلي Endogenous Growth Model للنمو لتوضيح كيف أن خدمات المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار إنتاجية كبيرة، هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات الادخار لقطاع الأعمال والقطاع العائلي وبين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية

والمصارف والذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك والمخاطرة الاستثمارية للمستثمر مع التكاليف المصرفية للوسطاء الماليين، كما استنتج هؤلاء الباحثين أن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل ومستوي التوظف، فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي إلى تغير مضاعف في توازن النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فإن مستوي مرتفعا من التشغيل والمؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوي مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي (Hanh's 2010, p24).

هذه القنوات التي من خلالها تسهم الوساطة المالية إيجابيا في النمو الاقتصادي استخدمها العمر في نموذجه الحركي للنمو الاقتصادي ليوضح أن هناك تأثيرا إذا اتجاهين للوساطة المالية وليس موجبا في كل الأحوال فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي . بينما تؤدي الممارسات المالية غير المواتية إلى تعويق جهود التنمية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي . فعدم وجود مؤسسات وساطة مالية ذات كفاءة.

أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية تترك أثرا بينا على مستوي وحجم النمو الاقتصادي . وفي المقابل فإن الوساطة المالية المواتية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية الحدية، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها فنيا وماليا بالإضافة إلى تخفيض مستوي مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات عالية التقنية والإنتاجية والمخاطرة (Ibrahim, 2020, p 15).

وهكذا فأن كل الفكر التنظيري الاقتصادي المعاصر لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي يرى أن النظام المالي الكفء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي ، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي والسياسات الائتمانية الكفيلة بحفز تراكم رؤوس الأموال، وتشجيع التبادل والتعاون بين قطاعات الفائض والعجز المالي ومن ثم النمو الاقتصادي .

وأخيرا وبعض استعراض هذه المدارس، وجد ان الأنسب للواقع الاقتصادي للدول النامية هي مدرسة النماذج الداخلية والتي تعزز من دور الوساطة المالية في الاقتصاد حيث أن التقيد المالي لا يمكن تطبيقيها لعدم القدرة التحكم في أسعار الفائدة، وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة الهيكلية واليت تحتاج للتحكم بعض النقد، أما النماذج الداخلية فتحفز على زيادة الاعتماد على الاوراق المالية والوساطة المالية.

3. الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي:

أظهرت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقيم المشروعات وغيرها، يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي يعزز من فرض النمو الاقتصادي ، ومما سبق يمكن عرض لأهم الآراء التي تفسر ذلك أهمها:

آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية:

يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي إلى كتابات (Schmpeter, 2014), (Bagehot,2007) اللذين أكدا على أهمية دور المصارف في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر

الكلاسيكي فكرة الاكتناز وظهرت أهمية الجهاز المصرفي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، وأيده في ذلك كينز الذي اهتم بإعطاء القطاع المصرفي أهمية كبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد.

ويري شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة للمخاطر ومتابعتها جميعها ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالة ضعف الإنتاجية والحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم مما يعكس الأثر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المصرفية في تحسين مستوي الدخل على مستوي الفرد والمجتمع (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 11).

وتعتبر دراستي كل من (Mckinnon, 1973) و (Shaw, 1973) من أولي الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تقرضها الحكومات في الدول النامية[8] على النظام المصرفي تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، ويري (Shaw, 1973) أن النقود ضمن الثروة، واعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا إنتاجيا وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر (Macknnon, 1973) النقود إنتاجيا أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، وتظهر النتيجة التي توصلا إليها متطابقة، فالسياسات التحررية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية وكمية

[8] الدول المتقدمة هي مجموعة دول حققت تقدما في المجال الاقتصادي (أساسا الصناعية)، وتتميز هذه الدول بارتفاع مستوي المعيشة بها وارتفاع الناتج القومي الإجمالي، أما الدول النامية فهي الدول التي تتسم بمستوي معيشي منخفض وبانخفاض الناتج القومي الإجمالي تسمي أيضا بدول العالم الثالث.

الاستثمار، ومن خلال السياسات التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة والاحتياطات القانونية العالية، والتحفيز لبعض برامج الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية.

3واقع تطور القطاعات المصرفية في الدول النامية (تحليل مقارن) :

في البداية نستكشف بعض الحقائق الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية .بالنسبة لدول آسيا وبشكل أكثر تحديداً ،اذ نقارن أولا العمق التنموي للدول الآسيوية النامية بشكل نظري ثم ننتقل الى الجانب العملي و التحليلي لاثبات ايجابية العلاقة بين المتغيرين مؤشرات التمويل المصرفي مقاسةً بـ: (اتاحة الحصول على قروض من المصارف التجارية) و قيمة التنمية الاقتصادية مقاسةً بمعدل الدخل الاجمالي الحقيقي للفرد مؤشر GNI (PRADHAN, R. P. 2013,P.54)

و ذلك بحسب المعايير الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

ثم ننظر إلى المؤشرات التقليدية للهيكل التنموي مثل الائتمان المصرفي على سبيل المثال نسبة الناتج المحلي الاجمالي والمؤشرات التقليدية للهيكل المالي مثل نسبة الائتمان المصرفي ورسملة أسواق الاوراق المالية عبر المناطق دون الإقليمية . (PRADHAN, R. P. 2013,P.56)

اذ أن الإقراض المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في بنغلاديش والهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين أقل من نصف نظيرتها في اقتصادات

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فالتفاوت مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويتضح ذلك بالمثل في أسواق رأس المال.

في حين بدأت أسواق الاوراق المالية تكتسب في الآونة الأخيرة وعلى أرض الواقع في آسيا النامية لا تزال أقل بكثير من نظيرتها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولا سيما في الحالة من بنغلاديش وإندونيسيا وباكستان. وهناك حالة استثنائية هي الهند ، التي مخزونها. وتصاعدت رؤوس الأموال السوقية بشكل كبير بعد 2002 للوصول إلى نحو 170% الناتج المحلي الاجمالي في عام ، متجاوزا الرقم المتوسط لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

حيث أن الفجوة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر وضوحا في أسواق السندات. ولم تشهد أسواق السندات توسعا سريعا إلا مؤخرا ، ويعود ذلك إلى التدابير الرسمية المتخذة لتطوير أسواق السندات بالعملة المحلية ، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي وجهود مثل مبادرات أسواق السندات الآسيوية وصناديق السندات الآسيوية. على الرغم من والتوسع ، فإن أسواق السندات بالعملة المحلية الآسيوية لا تزال متخلفة.

كما تقوم العديد من الدراسات الخاصة بكل بلد بتقييم كيفية تأثير تنمية القطاع المالي على النمو الاقتصادي والحد من الفقر حيث أن العديد من تلك التي تم العثور عليها متسق مع نتائج من الأدبيات التجريبية حول الدراسات في البلاد المقدمة أعلاه.

هنا يشير حسين (2004) إلى أن إصلاحات القطاع المالي بدأت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي خلقت باكستان بيئة مواتية عاش فيها الفقراء والطبقة الوسطى فرصة أفضل لتلقي الائتمان من المؤسسات الرسمية.

و في دراسته للعلاقة بين التنمية المالية والمدخرات والحد من الفقر في غانا ، وجد Quartey (2008) ان تنمية القطاع لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر ، على الرغم من أن التأثير ضئيل في ضوء حقيقة أن الوسطاء الماليين الذين لم يفعلوا الكثير في توجيه المدخرات بشكل مناسب إلى قطاعات الاقتصاد المناصرة للفقراء – بشكل أساسي بسبب تمويل العجز الحكومي ، وارتفاع معدل التخلف عن السداد ، ونقص الضمانات ، ونقص مقترحات الأعمال المناسبة و وجد بورغس وباندي (2005) أن زيادة المدخرات والائتمان ساهم توفيرها في المناطق الريفية في الحد من الفقر الريفي في الهند.

أنهم تجد أن التوسع في الفروع في المناطق الريفية في الهند أدى إلى نمو أسرع في المنتجات غير الزراعية الناتج ، ونمو الأجور الزراعية ، وتراجع الفقر و التي بدأت الفترة مع انخفاض مستوى تنمية القطاع المالي.

و في دراسة وجد Bittencourt (2006) أن الوصول أوسع للأسواق المالية والائتمانية تأثير كبير وقوي في عدم المساواة. وهو يعزو هذا التأثير ليس فقط إلى الأرباح المحتملة من الائتمان ، ولكن أيضًا لزيادة قدرة أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الاسواق المالية و يعزلون أنفسهم عن تكرار ضعف أداء الاقتصاد الكلي.

و في دراسة(2003) Townsend , Gine اتضحت تأثيرات النمو والتوزيع المالي، وتحديداً فيما يتعلق بتعبئة المدخرات والوصول إلى الائتمان في

السوق و أسعار الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند 1976 حتى 2019. في حين وجدوا أنه هناك تأثير كبير على نمو الدخل .

أما بالنسبة للدول العربية و منها مصر و التي نهتم في الدراسة هنا بالبحث عن معنوية العلاقة الموجه للقطاع الخاص لا يؤثران على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، في حين أن معدل القيمة السوقية لاسواق المال له أثر موجب ومعنوي إحصائيا علي النمو الاقتصادي .فيما يتعلق بالمتغيرات الاساسية ،نجد أن الاستثمار والانفتاح التجاري يؤثران عموما علي النمو الاقتصادي الحقيقي في حين أن النمو السكاني لايؤثر علي نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

استخدمت الدراسة هنا نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في القطاع المالي في عشرة دول عربية موزعة على مجموعتين، استنادا إلى ثالثة مؤشرات مرتبطة بتطور القطاع المصرفي والاسواق المالية وأخذا في الاعتبار بعض المتغيرات الاساسية التي تُعتبر محركات للنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021 .

جدول رقم (1) الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الآجمالي الحقيقي والمتغيرات المستقلة

الدول	Y	LIQ	CRE	CAP	INV	OPE	POP
الاردن	4.4	1.21	0.76	1.11	0.24	−0.66	4.46

المتوسط الانحراف المعياري	2.23	0.07	0.07	0.62	0.05	7.88	5.79
الامارات المتوسط الانحـــــــراف المعياري	4.41	0.65	0.60	0.56	0.23	2.23	6.74
	3.96	0.17	0.17	0.18	0.03	40.09	9.18
البحرين المتوسط الانحـــــــراف المعياري	4.64	0.79	0.63	0.82	0.24	1.39	5.25
	1.98	0.07	0.12	0.31	0.09	18.41	7.00
تونس المتوسط الانحـــراف المعياري	3.23	0.58	0.65	0.15	0.23	0.65	1.21
	1.99	0.07	0.10	0.06	0.02	7.75	0.42
السعودية المتوسط الانحـــراف المعياري	3.66	0.55	0.40	0.72	0.26	0.82	2.79
	3.83	0.09	0.10	0.33	0.06	13.63	1.14

الجدول: إعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

جدول رقم (2) :نتائج تقدير نموذج أثر السيولة النقدية على النمو الاقتصادي الحقيقي

المجموعة الاولى (الاردن و تونس و مصر و المغرب		دول مجلس التعاون الخليجي	
LIQ	1.2789	LIQ	−6.111***
	(0.939)		(2.316)
INV	4.079	INV	12.151***
	(3.971)		(5.237)
OPE	0.029	OPE	0.050***
	(0.021)		(0.030)
POP	−0.032	POP	0.197***
	(0.074)		(0.065)

الجدول: إعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

من التحليل الوصفي للجداول أعلاه وجدنا مؤشرات القطاع المصرفي (معدل سيولة الاقتصاد والائتمان الموجه للقطاع الخاص)لا يؤثران على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط (الاردن وتونس ومصر والمغرب) من جانب اخر، تبين أن معدل القيمة السوقية لاسواق المال له أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في هذه الدول .

ويظهر تحسن نشاط أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية له أثرُ موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي، في حين

أن مؤشرات القطاع المصرفي (السيولة النقدية والآئتمان للقطاع الخاص) في هذة الدول تظهر أثر سالًبا ومعنويًا على النمو الاقتصادي الحقيقي .

انحسرت وتيرة النمو العالمي بدرجة ملحوظة إذ بلغ معدله أدنى مستوى له بعد الأزمة مع تراجع مؤشرات رئيسية مثل الإنتاج الصناعي والتجارة على نحو متوازن.

ومن المتوقع أن ينتعش النمو في 2020 وهو ما يُعزَى جزئيا إلى استمرار الدعم من خلال السياسة النقدية ولكن الانتعاش سيتوقف على تعافي عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، التي بدأ معظمها يتعافى من موجات كساد عميق أو تباطؤ حاد.

ومع ذلك، فإن معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لن يكون كافيا لتحقيق تقدم كبير في مجال الحد من الفقر خصوصاً بعد الموجات التضخمية أثر حرب روسيا وأوكرانيا.

وفقا لمعظم المعايير كان 2020 أسوأ عام على الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية ،حيث وصل النمو العالمي إلى أدنى مستوى له بعد الأزمة مسجلا 2.4%و من المتوقع أن ينتعش مُعدَّل النمو العالمي إلى 2.5% في 2022 الجاري مع تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4% وتعافي النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة و البلدان النامية الى 4.8 % .

ونستعرض خلال الدراسة بعض الاشكال البيانية الدالة على تغيرات الاقتصاديات العالمية

الشكل: إعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

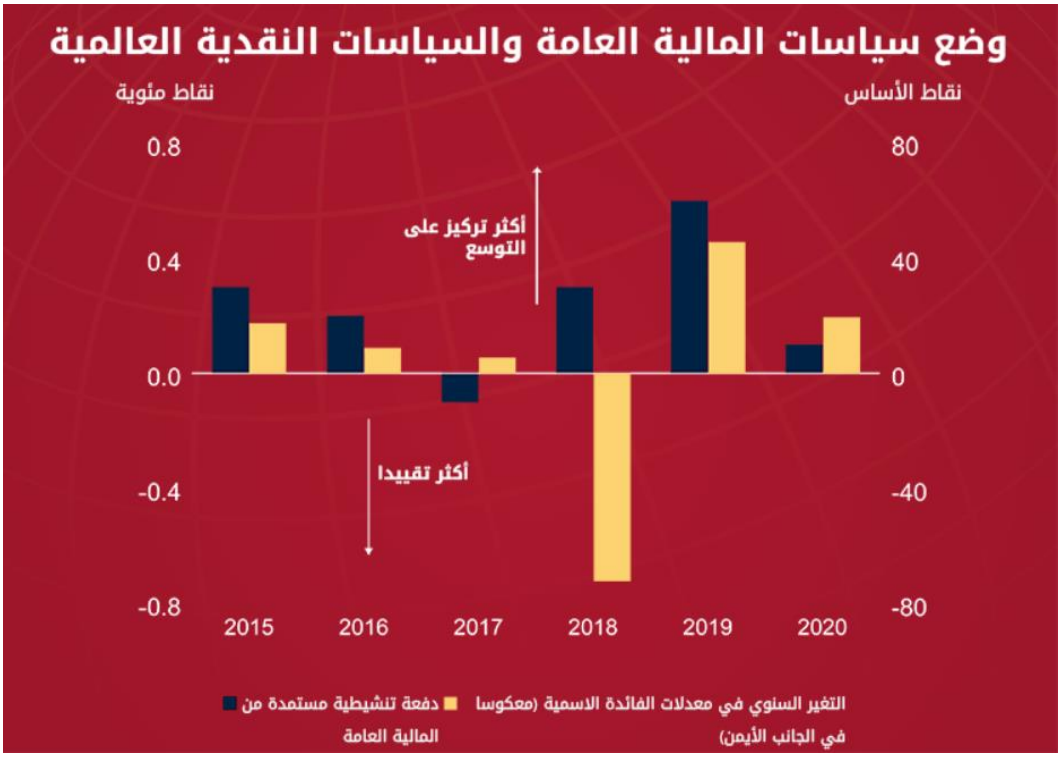

الشكل: إعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

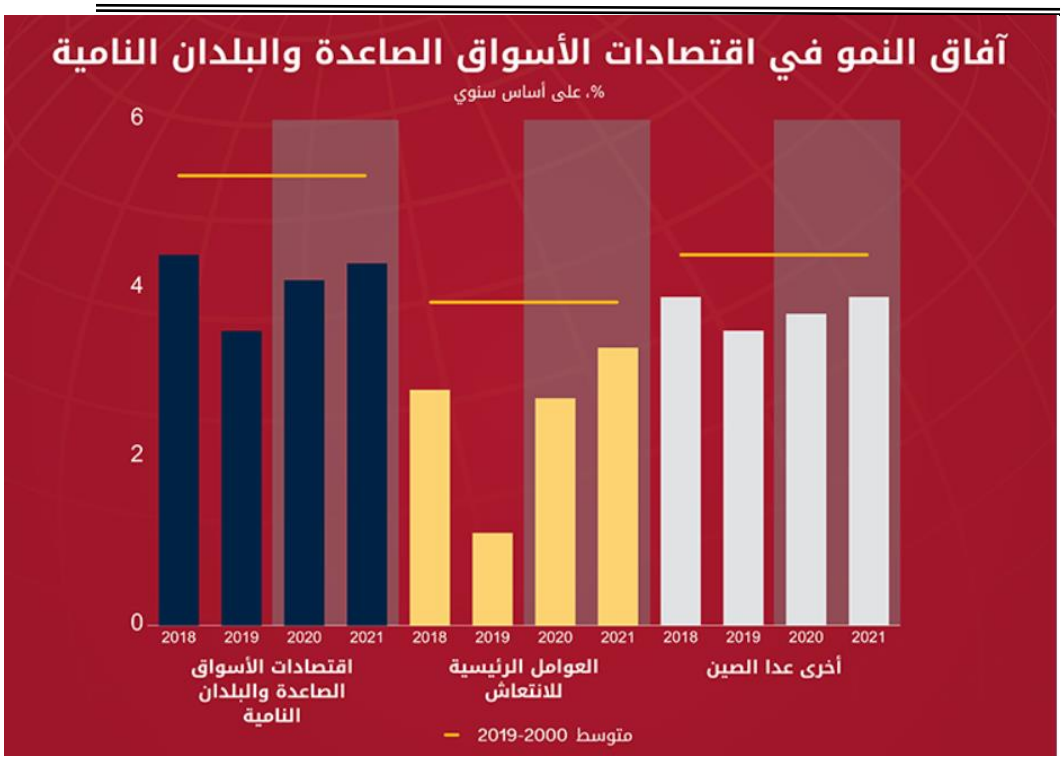
آفاق النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
%، على أساس سنوي
6
4
2
0
2018 2019 2020 2021
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
العوامل الرئيسية للانتعاش
أخرى عدا الصين
متوسط 2000-2019

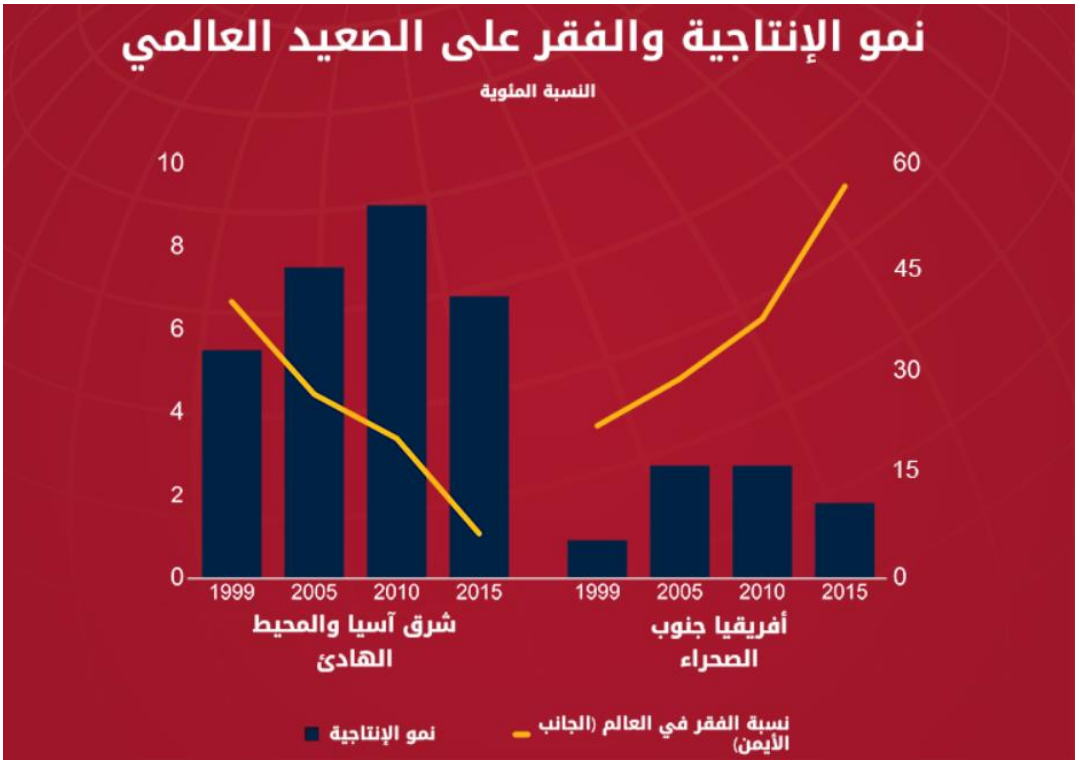
نمو الإنتاجية والفقر على الصعيد العالمي
النسبة المئوية
10
8
6
4
2
0
60
45
30
15
0
1999 2005 2010 2015
شرق آسيا والمحيط الهادئ
أفريقيا جنوب الصحراء
نمو الإنتاجية
نسبة الفقر في العالم (الجانب الأيمن)

– تعزيز دور أسواق الاوراق المالية في توفير التمويل المطلوب لدعم النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز النظام الرقابي والآشرافي، وتشجيع إصدارات الشركات من ألسهم والسندات وتحسين معايير الآفصاح.

–النتائج

لقد توصلت الباحثة الي العديد من النتائج لعل من أهميتها مايلي :

1. تعمل استراتيحيات التطوير بجوانبها الادارية و التنظيمية والتشريعية ،فضلا عن التنوع في تقديم منتاجتها المصرفية وتعزيز نشر ثقافتها لدي الجمهور وبحسب سياستها التسويقية ،في أطار محدد دون ان يكون لهذه الاستراتيجيات بشكل مجتمع أو منفرد أي تاثير في التنمية المستدامة .

2. تسعي المصاريف قيد البحث ال تعزيز التنمية المستدامة من خلال تبنيها الانصاف والتمكين وحسن الأدارة و المسألة و التضامن في مجمل أنشطتها ومهامها و أعمالها التي تقدمها للمجتمع .

3. أن هنالك رغبة جادة من المصاريف قيد البحث لوجود جسم تنظيمي يهتم بوضع السياسيات التسويقية ويرسم الخطط النوعية الشاملة لتوعية الجمهور بأهمية العمل المصرفي و دورة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك لحمايتة من مخاطر العمل المصرفي .

–التوصيات

1. توفير حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لاغراض الاستثمار بدلا من الاستهلاك .

2. اجراء تحليل مقارن للسلامة المالية للبنوك التجارية شرطا ضروريا التنمية الاقتصادية هو الاستثمار الحقيقي في وسائل الانتاج الملموسة .

3. التركيز علي حملات الدعائية عن الخدمات المصرفية للتنوية لاهميتها بشكل يخدم المواطن

4. العمل علي زيادة الوعي المصرفي الخاص بجودة الخدمة للمواطنين في البنوك كذلك زيادة أطلاعهم علي أخر مستجدات الصناعة المصرفية.

المراجع :

- Pradhan, R.P., 2013. The Determinants of Long Run Finance Development: The ARDL Bound Testing Approach. Prajnan, 42(1).
- Cho, Y.J., 1990. McKinnon-Shaw versus the neostructuralists on financial liberalization: A conceptual note. World Development, 18(3), pp.477-480.
- Croitoru, Alin. "Schumpeter, JA, 1934 (2008), The theory of economic development: An inquiry into profits, capital, credit, interest and the business cycle." Journal of comparative research in anthropology and sociology 3.02 (2012): pp.137-148.
- SWAMY, P.A.V.B. (2007). Efficient inference in a random coefficient regression model. Econometrica, 38, pp. 311-323
- Mehrling, P., Pozsar, Z., Sweeney, J. and Neilson, D.H., 2013. Bagehot was a shadow banker: shadow banking, central banking, and the future of global finance. Central Banking, and the Future of Global Finance (November 5, 2013).
- THORNTON, J. (2018). Financial deepening and economic growth: Evidence from Asian economies. Savings and Development, 18(1), pp. 41-51

- ROUSSEAU, P. L. and WACHTEL, P. (2011). What is happening to the impact of financial deepening on economic growth? Economic Inquiry, 49(1), pp. 276-288
- Edgar, O., 2012. The future of freedom in the developing world.
- محمد المقبلي, 2012. سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع المصرفي في الدول النامية.
- جابر مرسي محمد, م., 2020. أثر الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية The impact of external debt on economic growth in Egypt A Standard Study. مجلة السياسة والاقتصاد, 9(العدد (8) اكتوبر 2020), 40-1.pp.
- خالد خربوش وأبو شريعة, 2015. تحديات الواقع العربي ومعوقات النهوض.
- عمر حوتية و عبد العزيز السلومي, 2018. دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية (مع التركيز على حالتي الجزائر والسعودية). ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير, 7(1), .220-177.pp
- منى إدلبي و أيهم سليمان, 2018. مصادر تمويل موازنات وحدات الحكم المحلي (سورية-مصر). Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 40(5).
- الاستاذ الدكتور ثائر محمود رشيد, 2015. موقع العراق في بيئة اقتصاديات الاعمال الدولية واهمية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المستهدفة. *Journal of Baghdad College of Economic sciences University*, *2015*(6).